

لان ان كان قد خبر بالاول ان المضاف اليه المضاف وان
الاول قد خصص بان لا يخصص المضاف بالمضاف الا في
الاشارة تحققة في قولهم ياخذ بزيد او يامضرو باعلام ويجلسنا
وجه الاخر والاولان دون الثالث في قولهم بالثلاثة وثلاثين
في جماعة والاضراب دون الاول في قولهم بالثلاثة وثلاثين في
الاسم دخل لان في قولهم بالثلاثة لاسبب تعامل في اثنين
ولكن في تخصيصه ويتم او ككرة كقولهم ياخذ بزيد
رجلا هربنا ككرة لانه لا يقيد به واحد بعينه بل كل من ياتخذ
بيده فهو ككرة **وهو** واما المفرد المعرفه فيضموم وتيسر
الاشارة الى العكس المعجزة بساير ويصح وقوعه في
الخطاب واما المضاف فالذين لما ذكرنا من اداة المضاف
التي بمنزلة التنوين لعاقبة نامة والتنوين على الكسرة فلا
يجوز ان يسبقها ما يوجب نسيان الكسرة واما الكسرة فيتمين
لا تقف على الساكن في حيث لم تقع موقعا في الخطاب
وفي قولهم ياخذ بزيد وياخذ بزيد لم يكن معرفة قبل التندلو وانما
تعرف من حيث انك اقبالت على واحد من حيث خصصته

بالندلو

بالندلو في خبره لان يقول الرجل علم التعريف فاصلا او
بعينه لم يختلف كما بان ان العلم هو يكون باقيا في عاقبة
بغير الندلو ولا في قولهم لا يذوق الكثر من الذي يذوقه منسوخا
مكرر من حيث يقال رجل من الرجال ثم اخضا بالندلو من بين
والا لكان جمعا بين التعريفين وهو يتبع بدل علم استعمل قولهم
بالرجل وذهب لا يجوز ان العاقبة باقية بعد الندلو وانما
التعريفين انما يتبع اذا كانا جملة لفظية طرف الندلو
والثام ويحذف هذا الندلو انما جمعا بين حرف الندلو وسم
الاشارة في قولهم لا يقبل التمسك بالدينار
مقصود في الفتح **وهو** ولكن في قولهم ياخذ بزيد
احرف ناصبة وقد عرف على السبب في الفرض والعرف في المقرب
جواز الخطا لكن حكم على خبر بالنصب كما في ساير البيئات
اذ اوليتها العواطف وبدل على كونه منصوبا في حال جواز النصب
في وصفه في قولهم ياخذ بزيد فلولا ان فعل الموصوف
النصب كما انصب الصفوة نظيرة ذهب السبب التام
فالوصف منها مرفوع او مرفوع لفظا لانه مرفوع في الجملة
كان كسور اللفظ وعلا هذا سبب البيئات فانه التوابع